ناقش نحو ٣٠ بحثاً علمياً في كلية الطب

(٢-٢)

أسبوع الأبحاث الطبية

الدراسات تؤكد ارتفاع نسبة مرضى الانفصام والاكتئاب

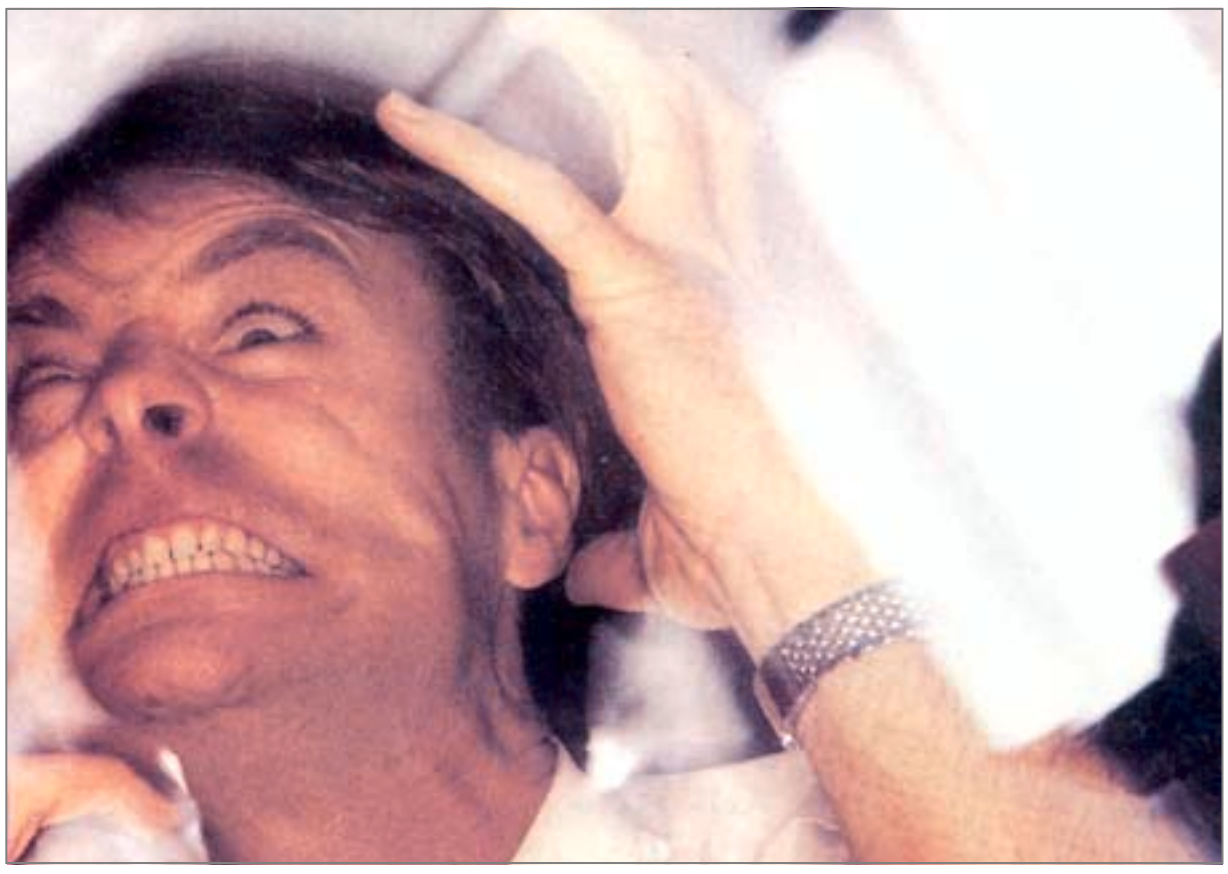

□ .. الجهود التي بذلت في إعداد الثلاثين بحثا التي نوقشت في المؤتمر العلمي لكلية الطب جعلت جميع الأبحاث جديرة بالاستفادة منها والأخذ بالتوصيات التي ذيلت بها الأبحاث.

وعلى الرغم من عدم وجود جهات داعمة عملت على تسهيل مهمات الباحثين أثناء إجراء الدراسات إلا أنهم تمكنوا من الوصول إلى حقائق وأرقام استمروا في جمعها لأشهر ومنهم أيضا لسنوات.

ولم يكتف الباحثون بعمل دراساتهم عن الأمراض والظواهر الصحية بل ذهب بعض تلك الدراسات إلى تحليل وقراءة للأسباب التي تأخذ الفرد إلى المستشفى .. وهنا نتطرق إلى أهم تلك الدراسات التي خضعت لمعايير علمية دقيقة.

استطلاع /صقر الصنيدي

الاضطرابات النفسية

● استهدف بحث الاضطرابات النفسية ٢٠٠ حالة من نزلاء الأربعة المراكز النفسية المشهورة في صنعاء وتمت في أربعة أشهر، واعتمد الباحثون المقابلة مع المرضى وأقاربهم ومن ثم القيام بعمل التحليل(spssii).

وجاءت النتائج لتقول أن الحالات فيها ٧٠٪ ذكور متوسط الأعمار ٣١ سنة ومن جنسيات مختلفة. ووجد أن الانفصام يحتل المرتبة الأولى حيث يشكلون ٣٥٪ واحتل الاكتئاب ١٤,٥٪ وجاء القلق في المرتبة الثالثة بنسبة ٨٪.

ووجدت الدراسة التي اشرف عليها أ.د. يحيى رجاء أن ٧١,٥٪ هي نسبة المرضى متعاطين للقات و٥٧,٣٪ في أوساط السيطرة (control) بينما نسبة المدخنين بلغت ٥١,٥٪ - ٢١,٨٪ في اوساط السيطرة.

وكانت نسبة ٣٥٪ من المرضى في حالة اقتصادية متدنية.

الرعاية في المستشفيات

● انطلق الباحثون عن جودة رعاية الأم أثناء الولادة في المستشفى من الأهمية التي بدأت تحتلها الخدمة الصحية مؤخرا في مجال الأمومة والطفولة في البلاد حيث خفض معدلات وفيات الأمهات والتي تشكل ٥٧٠/ ١٠,٠٠٠ وأخذت الدراسة التي شملت العاصمة صنعاء الناحية الوصفية النوعية وفصلت الحالات المدروسة إلى ٢٠٠ حالة ولادة طبيعية.

وجدت الدراسة أن ٤٪ من الحالات تاخرت في الطوارئ وهي نسبة ضيئلة ومعظم الحالات ٨٩,٥٪ وصلت في المرحلة الأولى للولادة كما أن معظمها ٨٥٪ استقبلت بواسطة أطباء.

وقد بقيت ٦٣٪ من الحالات في المستشفى لمدة ساعتين بعد الولادة و٩٪ لمدة أكثر من ساعتين و٢٨٪ من الحالات خرجت من المستشفيات قبل انقضاء ساعتين على الولادة وخصوصا في المستشفيات التي كان عليها الاقبال كبيراً .

وهناك تقصير في إعطاء المسكنات بنسبة ٦٦,٤٪ من الحالات واستخدام كبير لمادة التقلص.

● ويبدي الباحثون أسفهم على تدني الدعم النفسي للسيدات الوالدات، وحسبهم فإن هذا قد يكون سبباً في عزوف السيدات عن الولادة في المستشفيات، كما إن ١٢٪ من الحالات تلقت تثقيفا صحيا فيما يتعلق بالعناية بالنفس والعناية بالطفل والرضاعة وتنظيم الأسرة.

وتوصي الدراسة بتوسيع قسمي الولادة في مستشفى الثورة والسبعين وزيادة عدد العاملين في الورديات ليتناسب مع عدد الحالات.

وكذا التركيز على الجانب النفسي للسيدات والحرص على اعطائهن الثقافة الصحية ومحاولة استبدال القابلات غير اليمنيات بطاقم يمني أو تعليم غير اليمنيات اللغة العربية ليستطعن التعامل مع السيدات.

والحرص على اكمال التعقيم لكل من المرضى والمساعدين والأدوات وتدريب العاملين على استخدام (parhogrm) ليصبح الوسيلة الاسهل لمتابعة تقدم عملية الولادة.

عدوى المستشفيات

● العدوى والتلوث اللذان يحدثان نتيجة وجود إقامة المريض في المستشفى تعرف باسم عدوى المستشفيات.. وركزت إحدى الدراسات على هذه الظاهرة باعتبارها أصبحت تمثل تحديا خطرا وجادا للمرضى من ناحية وللجهاز الصحي بشكل عام من ناحية أخرى.

وفي هذا الجانب الذي أصبح يمثل ظاهرة لكثير من الدول حتى المتقدمة منها صحيا لا توجد غير دراسة واحدة في بلادنا.

وتوصلت الدراسة إلى أن عدوى المستشفيات مثلت حوالي ٤٨٪ من المرضى المقيمين في المستشفيات ٤٠٪ من هذه العدوى تصيب الجهاز البولي وتكون مصاحبة لنشوب مقاومة للمضادات الحيوية بين البكتيريا المسببة لتلك العدى.

استهدفت الدراسة ١٦٣ عينة خاصة بالمرضى، ٦٤ عينة أي ٩٣,٣٪ أعطت نتيجة ايجابية لهذه العدوى أي أعطت نمواً بكتيرياً.

وأثبتت الدراسة وجود مقاومة بين الجراثيم المعزولة كما أن معدل استخدام المضادات الحيوية بين المرضى كان مرتفعاً.

وتوضح الدراسة أن هناك أنواعاً من الجراثيم تم عزلها من عينات المرضى وكذلك من البيئة المحيطة بهؤلاء المرضى، وهذه البكتيريا معروفة في الوسط الطبي لارتباطها الوثيق بعدوى الجهاز البولي في المستشفيات وقد تم عزلها، وقد كانت البكتيريا الأعلى في معدل الظهور هي (E.coli) وبنسبة ٤٨,٤٥٪ من اجمالي البكتيريا تليها البكتيريا العنقودية الذهبية بنسبة ٢٠,٣١٪ بالإضافة إلى أنواع أخرى من البكتيريا.

وتصل الدراسة إلى ضرورة الاهتمام برفع مستوى النظافة والتعقيم المتدني في المستشفيات.

وحسب الدراسة فهناك إهمال لأبسط أنواع الممارسات الصحية والقواعد الهامة من قبل الصحيين أو عدم لبس القفازات عند العناية بالمرضى وكذلك كسر القواعد القياسية لتعقيم الأدوات والأجهزة المستخدمة في المستشفى.

وكذا الاستخدام غير المرشد والشائع للمضادات الحيوية، سواء في المستشفى أو على مستوى المجتمع والذي من شأنه أن يؤدي إلى رفع معدل المقاومة بين البكتيريا بشكل عام.

الطلاب المدخنون

● ما يعرف بسن المراهقة يعد مرحلة من مراحل العمر الأكثر خطورة وفيها يمتلك الفرد طاقة مهولة قد توجه بشكل خاطئ.

لذا اختار باحثون عينة الطلاب في الثانوية الملتحقين بالمدارس الحكومية بأمانة العاصمة لدراسة مستوى انتشار التدخين بينهم، وفاجات النتائج كثيرين لايعرفون عن هؤلاء الشباب شيئا فقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة المدخنين من طلاب الثانوية في أمانة العاصمة بلغ ١٢,٦٪ اغلبيتهم من الطلاب ٧٤,٤٪ بينما شكلت الطالبات ربع المدخنين فقط ٢٥,٦٪ ولاحظ الباحثون أن المدخنين يزدادون بزيادة العمر فقد شكل المدخنون في الأول الثانوي ما نسبته ١٢,١٪ وفي الثاني الثانوي علمي نسبة ١٣٪ والأدبي ١١٪ وفي الثالث الثانوي علمي ١٠,٧٪ مدخنين، وفي الأدبي ١٧,٤٪ أدبي وتعد النسبة الأكبر.

وفي الوقت الذي كانت السيجارة هي الأكثر استهلاكا بين الطلاب كانت الشيشة هي الأكثر استخداما بين الطالبات.

ووجدت الدراسة أن لتدخين الأب دوراً بارزاً في تدخين الأبناء، حيث بلغت نسبة الطلاب الذين يدخن آباؤهم ٣٦٪ من المدخنين يلي ذلك الذين يدخن آباؤهم وأمهاتهم ممثلين ربع النسبة.

وكذا ٧٩٪ من الطلبة المدخنين لديهم أصدقاء مدخنون ويؤكد الباحثون أن ٨٠٪ من الطلبة المدخنين هم مدخنون حاليا بينما ٢٠٪ فقط قد جربوا واقلعوا عنه.

٣٢٪ يدخنون يوميا ٦٨٪ أحيانا بينهم ٥٩٪ يدخنون من حبة إلى خمس حبات يوميا بينما يدخن ٢٧٪ من ست إلى عشر حبات يوميا.

أما عن أهم الأسباب التي تاخذهم للتدخين فيقول البحث الذي أشرف عليه أ.د/علي الصبري أن التجربة بنسبة ٢٦٪ و٢٢٪ ضغوط نفسية.

ويرغب ٥١٪ من المدخنين في الاقلاع رغم إن ٣٥٪ لم يتلقوا إلى الآن أي مساعدة أو نصيحة للاقلاع عن التدخين.

الحوادث المنزلية

● الحوادث المنزلية خضعت لدراسة وصفية شملت ٤٢٦ أسرة في صنعاء وهدفت الدراسة إلى معرفة نسبة انتشار الحوادث المنزلية وماهي اهم أسباب هذه الحوادث وعوامل الخطورة ومدى حجم المشكلة التي تمثلها الحوادث المنزلية.

وحسب الباحثين فقد بلغت نسبة السقوط ٢٧,٤٪ وبلغت نسبة الحريق ١٧,٩٪ ونسبة العضات ١٠,٣٪ وبلغت جروح الأدوات الحادة ٠,٤٪ .

أما الطلق الناري فقد أخذ نسبة ٦٪ والتزحلق ٦٪ والتسمم ٥,١٪ وجروح الأدوات المدببة ٥,١٪ والغرق ٣,٤٪ والاختناق ٢,٦٪.

ووجدت الدراسة التي أشرف عليها أ.د.زينب أنور وأ.د.أحمد محمد الحداد أن الفئة العمرية بين ١٠-١٥ الأكثر تعرضا للحوادث، ويمثل الذكور ٦٥٪ من الاشخاص المعرضين للحوادث و٤٣,٦٪ من الاشخاص المعرضين للحوادث كانوا بدون عمل.

والاشخاص الذين يقرأون ويكتبون هم الأكثر عرضة للحوادث ٢٧,٤٪ كما أن العائلات المستقلة أكثر عرضة للحوادث من العائلات غير المستقلة ٦٥,٨٪ وكذلك الأسرة التي يكون الأب فيها رب الأسرة أكثر عرضة للحوادث من الأسرة التي تكون الأم فيها ربة الأسرة ٤٠,١٪ والأسرة التي يكون رب الأسرة يقرأ ويكتب أكثر عرضة للحوادث ٢٨,٢٪ من الأسرة التي يكون فيها رب الأسرة أمياً أو أساسياً أو ثانوياً والأسرة التي دخلها المادي بين ٢٥,٠٠٠- ٤٠,٠٠٠ ريال يمني أكثر عرضة للحوادث من غيرها ٥٨,٤٪.

والأسرة التي عدد أفرادها أكثر من عشرة اشخاص أكثر عرضة للحوادث من غيرها بنسبة ٦٥,٤٪ والأسرة التي تسكن ببوتاً مستقلة أكثر عرضة للخطر من التي تسكن شققاً ٦٥,٨٪ والأسرة التي تسكن في منزل أقل من ثلاث غرف أكثر عرضة للحوادث من غيرها ٤٣,٩٪.

ووجدت الدراسة أن الكيفية التي تتم فيها الحوادث تكون في معظمها غير مقصودة تليها الحوادث الاجرامية ثم الحوادث الانتحارية وبالنسبة للتدخل الصحي والطبي فقد كان:

٥٣,٨٪ من حوادث المنازل استوجبت عناية في مؤسسات صحية (١٢٦من ٢٤٣ حالة) ٤١٪ (٥٢ من ١٢٦ حالة) استوجبت عناية في مؤسسات صحية مع رقود و٨٩,٥٪ من الحوادث (١٨٦ من ٢٤٦حالة) كلفت عبئاً مادياً في حدود قدرة الأسرة، و٩,٤٪ من الحوادث (٢٢ من ٢٤٣ حالة) أدت إلى الوفاة.

طوارئ الأطفال

● تناولت دراسة طوارئ الأطفال الأسباب المؤدية إلى جعلهم نزلاء في طوارئ المستشفيات وتم تحليل البيانات وفقا للعمر والجنس وسبب الزيارة وتاريخ الزيارة في الطوارئ حسب فصول السنة.

وشملت الدراسة ١٣,٩٤٦ حالة منها ٥٥٪ مشخصة و٣٢٪ مسجلة كامراض و١٢٪ حالات كتب فيها اسم المريض دون أي بيانات أخرى.

وشكل الذكور نسبة ٦١,٣٪ من مجموع الحالات والأطفال تحت سن سنة واحدة ٥٥٪.

واحتلت حالات النزلة المعوية المرتبة الأولى بين الأسباب بنسبة ٣٨,٣٪ ثم التهابات القناة التنفسية العلوية بنسبة ٢٣,٢٩٪ ويليها ذات الرئة (التهاب الرئة) بنسبة ١٦,٤١٪ ونوبات تشنجية بنسبة ٦,٤٣٪ يليها الربو الشعبي وكانت نسبته ١,٧٣٪ ثم الأمراض التحسسية وذلك بنسبة ١,٦٪ ثم انتان الدم بنسبة ١,٢٪ من مجموع الحالات التي تم تشخيصها.

دراسة تكشف عن الأسباب التي تجعل الأطفال نزلاء طوارئ المستشفيات

تأملات

محمد العريقي

لبنان.. الوحدة الوطنية أولاً

لكل شعب من الشعوب حقه في اختيار الطريق الذي يسلكه في تسيير شؤونه السياسية وحتى وقت قريب كنا مع القناعة بالنسبة للتفاعلات التي كانت تشهدها الساحة اللبنانية وخاصة ما يتعلق بالتباينات حول قانون الانتخابات، ولكن يبدو أن الأمور نحت نحو طريق مليء بالأشواك والفجوات وانتجت فيه ملامح للمخاطر والأخطار.. وهذا ما يجرنا الى القلق ويثير فينا المخاوف على لبنان.

وكما يقال: "أول الحرب كلمة" فقد سبق استشهاد رفيق الحريري العديد من الكلمات النارية التي تراشقت بها أقطاب المعارضة ومسؤولو السلطة، وعندها أنا شخصياً لم أستطع أن أخفي مشاعر قلقي وانزعاجي من تلك التصريحات وكتبت مقالة يوم ١٤ من شهر فبراير الماضي وهو يوم استشهاد رفيق الحريري.. لدرجة أن بعض الزملاء قال لي: ما الذي جعلك تكتب في موضوع حتى حدث ما كنت تخشى منه».. قلت لهم: من السهل لأي شخص أن يكتشف ما وراء التصعيد الكلامي خاصة في بلد لايزال يتذكر مآسي حرب أهلية دامت ١٥ سنة.

وإن المعطيات الجديدة تكشف أن مشروعاً معداً لزعزعة الوضع في المنطقة ولايستثنى منه لبنان ومهد لذلك بأحداث مصطنعة لم تكن في الحسبان.

وجاءت الفاجعة الكبرى باغتيال الشهيد رفيق الحريري لتضع لبنان بكل مؤسساته وقواه السياسية وايضاً سوريا على المحك.

ونحن هنا نتمنى ونأمل ونناشد أن تعمل كل هذه الاطراف وبمساعدة كل العرب أن يخرج لبنان من مأزقه الراهن فلبنان مليء بالقوى الحية والفاعلة الوطنية والعروبية والعقلانية.

ولايزال هناك بصيص أمل لتجاوز هذه الأزمة الخانقة طالما وكل الأطراف مجمعة على تنفيذ اتفاقية الطائف لتكن هذه الاتفاقية مظلة يجتمع تحتها اللبنانيون والسوريون ليمضوا معاً نحو تطبيقها والدفع بالعلاقات بين البلدين الشقيقين نحو المزيد من التماسك والتنسيق، ولايعني هذا إبقاء السؤال مفتوحاً دون إجابة حول الجهة التي وقفت وراء اغتيال الشهيد رفيق الحريري.. فلا بد أن يعرف الشعب اللبناني الإجابة عن هذا السؤال ليذق اللبنانيون بأن زمن الفوضى ولى ولن يعود.

alariky@maktoob.com

المرأة.. والسلطة المحلية..!

سامي الحداد

■.. تحتل المرأة دورا هاماً في سياق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. باعتبارها مستفيدة بل مشاركة في آن واحد.. كما لا يمكن وبأي حال من الأحوال اغفال دورها الفاعل في عملية التنمية المحلية.. ومن خلال تعزيز مشاركتها في إدارة الشأن المحلي.. وذلك عبر رفع مستوى الوعي لدى أعضاء المجالس المحلية وأفراد المجتمع المحلي بأهمية مساهمة المرأة في الشؤون المحلية وفي دعم وتطوير الأجهزة الإدارية المعنية بشؤون المرأة في كل من وزارة الإدارة المحلية والمحافظات ،وكذا في تدريبها وتنسيق جهود شركاء التنمية لدعم مشاركة المرأة في الشأن المحلي.. وذلك إنطلاقاً من كون مواجهة وتجاوز وتخطي التحديات الماثلة أمام عملية التنمية والتطور والنهوض تتطلب حشد كل القوى الاجتماعية وبدون استثناء.

إلاّ أنه وبصدور قانون السلطة المحلية رقم «٤» لعام ٢٠٠٠م والذي فتح باب المشاركة الواسعة لمختلف الشرائح الاجتماعية ولكل القوى السياسية الفاعلة في إدارة وتسيير الشأن المحلي في مختلف الوحدات الإدارية وفي اتخاذ القرار عبر المجالس المحلية المنتخبة من قبل المواطنين في الوحدات الإدارية «محافظات، مديريات» لم تستثن المرأة من المشاركة الفاعلة في انهاض وتطوير الواقع المحلي وانهاضه على الإطلاق.

وبالنظر إلى حجم ومشاركة المرأة في السلطة المحلية.. يلاحظ بكونه دون المستوى المأمول.. ناهيك عن كونه لا يجسد مبدأ المساواة والتي ضمنتها النصوص الدستورية والقانونية.

وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة اتخاذ الإجراءات والخطوات العملية الكفيلة بإفساح المجال أمامها للمشاركة الفاعلة في ادماجها في مكونات نظام السلطة المحلية.. لتتمكن من استقراء وتشخيص الواقع المحلي.. وتقديم المقترحات الكفيلة بتطوير أوضاعها وفي تعزيز مشاركتها في الحياة العامة. هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن تسهم به في تنمية المرأة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً.. وفي السعي إلى إعداد البرامج الخاصة بتوعية المرأة وتشجيع انخراطها في عملية التنمية المحلية والاستفادة من جهودها وطاقاتها المخزونة وتوظيفها باتجاه عملية التنمية والنهوض بالواقع المحلي وفي مختلف المجالات وعدم الاكتفاء بها لتظل ناخبة فقط لتحرم وبنفس الوقت من الإنضمام والمشاركة في إدارة وتسيير دفة الشأن المحلي أو في حصرها على العمالة العائلية وإدارة دفة شؤون الأسرة كخط لا ينبغي لها تجاوزه، وبهذا الصدد ونظرا لاستيعاب الدور الفاعل للمرأة ومشاركتها النشيطة في السلطة المحلية.. فقد أوصى المؤتمر العام الثالث للمجالس المحلية المنعقدة في الفترة من ١٤-١٦ ديسمبر الماضي. في العاصمة صنعاء بضرورة بذل المزيد من الاهتمام بتعليم الفتاة واعتبار ذلك من أولويات العمل المحلي في مجال التربية والتعليم وتشجيع المرأة على الانخراط في برامج محوالأمية.

وهذا باعتقادي خطوة أولى يتم اتخاذها باتجاه إشراك المرأة في إدارة الشأن المحلي في الوحدات الإدارية.. ومرهونة الخطوات التالية بالجهود المبذولة من قبل اتحاد نساء اليمن والمعول عليه تنظيم ورص صفوف أعضائها وتصويبها باتجاه الحصول على مساحة أوسع وموقع أرقى.. في الانتخابات القادمة بإذن الله تعالى.. وبعد أن يدرك بأن الحقوق إن لم تعط تنتزع بقوة القانون.. وبوعي وتضافر وتلاحم أصحاب الحق المغبون.